عولمة الخطاب الديمقراطي

الاستاذ بعيطيش يوسف
أستاذ مساعد قسم أ
كلية الحقوق العلوم السياسية
جامعة الجلفة

ملخص:

لا تكتفي قوى العولمة بطرح سياسات وآليات اقتصادية لإدماج اقتصاديات مختلف بلدان العالم في السوق العالمية، بل تطرح على العالم النموذج الرأسمالي كمثال يُحْتَذى به وتدعو إلى الأخذ به في جوانبه السياسية والاجتماعية والثقافية ، وفي هذا السياق يأتي طرح قوى العولمة لقضية الديمقراطية. مؤكدة بذلك أن التحول إلى الديمقراطية مشروط بالتحول إلى الرأسمالية، وهي لا تدعو للديمقراطية انطلاقاً من مبادئ الحرية والمساواة أو تكريسا للمُثُل التي تدعو إلى تمكين الشعوب من تقرير مصيرها وصياغة سياسات الحكم في بلادها بل لحماية مصالحها على امتداد العالم، حيث أكدت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس "أن الولايات المتحدة ما زالت قوية ولن تتخل عن جهودها في نشر القيم العالمية مثل حرية التعبير وحرية اختيار القادة، وأن الولايات المتحدة ترفض التخلي عن مبادئها، وإنها ستواصل عملها على نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط".

Résumé:

Les force de la mondialisation ne pas posent simplement des politiques et des mécanismes visant a intégrer les économies des différents pays du monde au marché mondial , elles présentent le modèle capitaliste comme un exemple a suivre dans ses aspects politique , social et culturel.

Elle a souligne que la transition vers la démocratie est subordonnée a la transition vers capitalisme et quelle ne préconise pas une démocratie fondée sur les principes de liberté et d'égalité ou la consécration des idéaux appelant a autonomisation des peuples et a la formulation de politique de gouvernance dans leur pays , mais a la protection de leurs intérêt dans le monde entier , ou l'ancien ministre des affaires étrangères américain kandoliza Rais " que les Etats-Unis restent fort et abandonnent pas leur efforts pour diffuser des valeurs mondiales telles que la liberté d'expression et la liberté de choix des dirigeants , qu' ils refusent d'abandonner ses principes et poursuivront leur efforts pour promouvoir la démocratie ou Moyen-Orient .

les mots clés: La mondialisation , La démocratie, le monde arabe, Moyen-Orient

مقدمـة

باتت المنطقة العربية، بالنسبة لأجندة السياسات الدولية، موضوعا لعملية التأهيل والتغيير ، منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، أي منذ انتهاء حقبة عالم القطبين، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي الجديد،ولكن هذه العملية لم تتموضع على رأس أولويات الفاعلين الدوليين إلا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أي في مناخ الحرب الدولية على الإرهاب، وصولا إلى الدعوة إلى ضرورة إصلاح أو تغيير المنظومة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلدان العربية كي تكون ملائمة للنظام الدولي الجديد، وفي هذا الإطار يأتي التحدي الذي تُمثله العولمة كواحد من أهم التحديات التي تواجه النظام الاقليمي العربي بدءا بمشروع الشرق الأوسط الكبير وصولا إلى ما أُطلق عليه بالربيع العربي.

وما أشبه الأمس باليوم، فقد مثل العام 2011 عاما مفصليا في التاريخ السياسي العربي المعاصر، ومثل هذا العام نهاية الاستثنائية الديمقراطية ،التي طالما كانت المنطقة العربية عصية عليه وإن اختلفت الأدوات والآليات لتنفيذ مشاريع التحول السياسي، إلا أنها تظل كلها في إطار العولمة الإجتياحية مترافقة مع الطفرة التكنولوجية والإعلامية.

ومن هذا المنطلق تتبلور إشكالية موضوع البحث كالآتي:

هل باتت المنطقة العربية ميدانا لخطابات الديمقراطية والتحول السياسي؟ أم أن الأمر لا يعدو ان يكون سوى حلقة من حلقات السيطرة والمراوحة في المكان ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا أن تكون محاور الدراسة وفق الآتي:

أولا: في ماهية العولمة.

ثانيا: موقع العالم العربي من العولمة.

ثالثا: دور العولمة في مراحل التحول السياسي.

رابعا: مشروع الشرق الاوسط الكبير وعولمة الديمقراطية.

خامسا: المشروع في ظل ثورات الربيع العربي.

أولا: في ماهية العولمة.

تعود لفظة عولمة في أصلها إلى الكلمة الإنجليزية globe معنى كوكب ومنه global التي تعني عالمي أو كوكبي أو دولي أو كروي ، ومنه أيضا globalogie أي النظام المعرفي الذي يطلق عليه عادة علم العولمة أو علم النظام العالمي ، أيضا globality أي العولمة كعملية تملك آليات التطبيق أي تحويل العالم إلى شكل موحد يلغي الحدود بين الدول والأمم، ويوجد globalony التي يشار بها إلى العولمة الكاذبة.

وهناك أيضا globalism" التي يترجمها البعض بالعالمية، في حين يرفض البعض ذلك ويرى أن الترجمة الحقيقية للكلمة هي العولمية لأن الكلمات التي تنتهي باللاحقة ism يقصد بها تسمية الإتجاهات العامة والمذاهب السائدة مثل capitalism و socialism معنى الرأسمالية والاشتراكية، ومنه كتحصيل حاصل نتحدث عن العولمية globalism[1].

وقد حظي مفهوم العولمة بالعديد من التعريفات من قبل المثقفين والمفكرين، بعضها متباين وبعضها متداخل، وكل تعريف من هذه التعريفات يحاول أن يعطي مفهوم العولمة بعدة معان، وعلى السطح الأكاديمي خصوصا، تبلور اختلاف بين، بين الباحثين في تكييف موضوع العولمة وفي تعريفها والتعرف على دلالاتها وآثارها وحتى أسبابها، والركائز التي تقوم عليها، ولعل مرد ذلك في الأساس، حسب السيد ياسين يرجع إلى الانحياز الإيديولوجي لهؤلاء الباحثين، وتوجهاتهم التي قد تقبل أو ترفض هذه الظاهرة. أي ظاهرة العولمة ، كما ترجع تلك الاختلافات أيضا إلى ما أشار إليه ريتشارد هيجوت من أن العولمة ما هي إلا مفهوم مجرد لا يشير إلى وضع ملموس، وإنما هي تفسيرٌ لعملية مجتمعية شاملة (a societal processes)، ولعل ذلك يضفي مزيدا من الصعوبة والتعقيد في عملية تحديد مفهوم العولمة وتبيان مضامينه ودلالاته المتعددة[2].

وتشير الدراسات والبحوث إلى أن مصطلح العولمة بمفهومه اليوم لم يكن له وجود قبل منتصف عقد الثمانينات وأن قاموس "أكسفورد" للمصطلحات الانجليزية الجديدة أشار ولأول مرة لمفهوم العولمة سنة1991 واصفا إياه بأنه من الكلمات الجديدة التي برزت في تلك الفترة[3].

ما يسمى بالنظام العولمي . على حد تعبير البعض . هو حصيلة الانجازات السريعة للبشرية التي فرضت نفسها حتى على أشد معارضيها ، والتي هيأته لدخول القرن الواحد والعشرين.

العولمة، شأنُها شأنُ معظم الاصطلاحات النَّاشئة خارج الوطن العربي، لم تصل إلى ساحاتنا الفكريَّة إلاَّ بعدما حظيت بما حظيت من الدَّرس والبحث والتَّمحيص في الكواليس الغربيَّة ، لذلك فإنَّ تعاملنا وتعامل اغلب الكتاب والمفكرين مع هذا الاصطلاح لن يعدو التَّلقِّي إلاَّ بتفاوت أَساليب التَّلقِّي ومستوياتها[4] .

والعولمة، بوصفها اصطلاحاً[5]، لصيقةُ النشأة بالجانب أَو النَّشاط الاقتصادي، بل لقد استخدمَ هذا المصطلحُ أَساساً لوصف بعض الأَوجه الرَّئيسة للتَّحوُّل الحديث في النَّشاط الاقتصادي العالمي ، وجلُّ الَّذين تحدَّثوا فيها لم يكونوا ليجدوا لها ميداناً آخر غير هذا الميدان.

وانطلاقاً من ذلك لا عجب في أَلاَّ يبتعد الاقتصاد عن مجمل تعريفات العولمة، فهي تشمل عند الجابري "مجال المال والتَّسويق والاتِّصال، كما أَنَّها من إفرازات المعلوماتيَّة"[6]، ويقدِّمها مصطفى حمدي على أَنَّها "حرُّيَّةُ حركة

السِّلع والخدمات والأَيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنيَّة والإقليميَّة" ، حتَّى ألفين توفلر Alvin Toffler الَّذي انفرد بمصلح خاصٍّ به للدَّلالة على العولمة هو: الموجة الثَّالثة فإنَّه جعل من أَهمَّ سمات هذه الموجة " المعرفة الَّتي تعمل على توفير الوقت والمكان؛ سواء في أَماكن التَّخزين أَو وسائل النَّقل، وفي سرعة التَّوزيع، والاتِّصال بين المنتج والمستهلك"[7].

وبهذا المعنى نستطيع الآن فهم توجُّهات كينشي أُوهماي. K.Ohmai رئيس ماك كينزي في طوكيو المسمَّى في الغرب بنبيّ العولمة الَّذي أَلَّف كتاب «ثالوث القوَّة» عام 1985م وبيَّن فيه أَنَّه يجبُ على الشِّركات " أَن تبتني وجودها في مناطق التِّجارة الرَّئيسة في العالم وهي: أوربا وشمال أَمريكا واليابان، والمجازفة هي أَن تسير الشَّركات عكس هذا التِّيَّار" ، ويعود في عام 1990م ليؤكِّد نظريَّته هذه في كتابه "عالم بلا حدود. Borderless World " ويقدِّم أنموذجاً حيًّا كمفتاحٍ لرسالته ، ليؤكد نفس نظريته بنهاية الجغرافية الرسمية التقليدية، نظرا لاحتواء العولمة عالما بلا حدود ، تنعدم فيه الحواجز الاقتصادية والسياسية والاثنية والمعرفية والقومية[8].

والحقُّ أنَّ فكرة عنوان كتاب أوهماي «عالم بلا حدود» هي التي استطاعت أن تفرض ذاتها أخيراً على جلِّ المفكِّرين الذين استلهموا منها أهمَّ تعريف معبِّرٍ وبليغ وكثيف للعولمة التي أصبحت تعني من غير ما جدل « نهاية الجغرافية » ، فنهاية الجغرافية هي العالم بلا حدود، هي انعدام كلِّ الحواجز الاقتصاديَّة والسِّياسيَّة والعرقيَّة والثَّقافيَّة والعلميَّة[9].

وهناك متغيرات أخرى غير المتغير الاقتصادي ذات العلاقة بالعولمة، وهو ما جعل حسن حنفي و محمد الجابري يعتبرانها أحد أشكال الهيمنة الغربية الجديدة للسيطرة على العالم بعد انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، فالعولمة هي الاسم الحركي للأمركة.

ثانيا : موقع الوطن العربي من الديمقراطية.

أدت حالة الاختناق السياسي الذي شهدته المنطقة إلى ظهور عدد من الحركات الاحتجاجية، بعضها ذات صبغة سياسية أو اجتماعية، وبعضها ذات صبغة دينية أو عرقية، من ناحية أخرى فشلت معظم الدول العربية في تحقيق الاندماج الوطني بين الجماعات الدينية والعرقية والإثنية المختلفة، ومع تزايد حالة القصور السياسي والاجتماعي في كثير من الدول العربية، وتصاعد دور قوى إقليمية وخارجية، بدأت هذه الجماعات بالمطالبة بحقوقها السياسية والاجتماعية[10].

كما أن الأنظمة السياسية التي تحكم العالم العربي وصلت إلى حالة "الانفصال عن الواقع" ، مما جعلها غير قادرة على مواكبة الأحداث والمتغيرات التي تجري في العالم من جهة، وغير قادرة على مواجهة التحدّيات التي

تفرضها هذه المتغيرات وانعكاساتها على المستوى الداخلي من جهة أخرى، فخلقت حالة مما يمكن أن نسمّيه "التراكم السلبي" في إطار عام من الكبت الذي يتم التعبير عن الاستياء منه عادة بانفجار كبير[11].

وتكفي الإشارة إلى أن جميع النخب الحاكمة اليوم في البلاد العربية قد استلمت السلطة بالسيطرة المباشرة، إما بمناسبة خروج القوى المحتلة ،أو اعتمادها مشروعية تاريخية لم يعد النظر فيها أو تجديد أصولها كما في بعض الملكيات ، أو بمناسبة انقلابات عسكرية ، ولا تزال ترفض أن تطرح وجودها وبقاءها في السلطة بل وحتى سياساتها اليومية لأي استفتاء أو استشارة أو موافقة شعبية، فهي لا تقبل بأي شكل أن تربط استمرارها في السلطة بموافقة أو قبول الرأي العام،وتطلب أن ينظر إليها على أنها حقيقة قائمة.

وبسبب غياب مفهوم تداول السلطة ،أصبح من المتوقع وجود ما يمكن تسميته المعارضة الدائمة، ووجود معارضة تستخدم العنف نتيجة الحرمان من المشاركة السياسية،وتصبح أقرب ما يسمى بالإرهاب، إضافة لضعف تأثير المعارضة وتشتت تنظيماتها ، والاستقواء بالأجنبي كانطلاقة لمواجهة النظم السياسية الحاكمة كما يحدث في سوريا.

هناك أزمة ثقة تعانيها المعارضة العربية، فالشعوب العربية لم تعد تثق في قدرة المعارضة على إحداث التغيير، بل على العكس ترى أحيانا أن التمسك بما هو موجود من أنظمة استبدادية قد يكون أفضل من أنظمة جديدة أكثر استبدادا من سابقتها، ولعل حالة الاستياء وعدم الثقة التي تعم معظم دول الربيع من طريقة تسيير السلطة الجديدة التي كانت في المعارضة كانت نتيجة الثقة المفرطة في الأحزاب المعارضة، ففي مصر وليبيا لم ما زالت بقايا الدولة العميقة تتحكم بمصير الدولة، ومثال مصر لا يزال شاهدا.

من جانب آخر، فقد ظهر في المجتمعات و النظم العربية ما يسمى (إدماجية الدولة) State Corporation أي تحكم الدولة في إنشاء هذه المؤسسات من خلال القوانين ، لذلك يرى برهان غليون "أنه تم التخلي كليا عن استقلالية المجتمع المدني لصالح بناء الدولة . الأمة... فهيمنت السلطة على مجال عملها، لأنها تصطدم حتما بتوجهات الدولة.

إلى جانب هذه العراقيل المفتعلة لعمل المجتمع المدني، تجدر الإشارة إلى افتقاره إلى قاعدة مالية مستقلة تسمح له بالنشاط الحر، وبالتالي تطرح قضية التمويل الأجنبي بقوة في ، ففي حالة المجلس الوطني السوري المعارض مثلا الذي يتلقى الدعم المالي من دول الجوار من قطر والسعودية وبالتالي التأثير على استقلاله السياسي، والتمويل الإيراني للحراك في البحرين الذي يرهن حرية المبادرة لمنظمات المجتمع المدني.

من ناحية أخرى ففي السنوات الأخيرة دخلت التحولات التي شهدها العالم العربي

مرحلة جديدة من العراقيل منذ بداية الحراك الشعبي في تونس في ديسمبر 2010 في مراحل متعددة، وبالرغم من حجم المؤثرات الداخلية لثورتي مصر وتونس، إلا أن التداخل الذي شهدته الأحداث في ليبيا ومن ثم اليمن وسوريا، ينقل (الربيع العربي) إلى مدار المؤثرات الخارجية التي باتت تشكّل العامل الأقوى، وتؤثر على نتائجه، ففي حين يكتسب البعد الداخلي للتحولات في العالم العربي وجهة محددة تتميز بتصاعد وتيرة العملية السياسية (تونس ومصر) وبثقل العملية الداخلية في الدول التي لا تزال على لائحة الانتظار(البحرين، سوريا)، فإن السياق الدولي الآخذ في الارتسام يحمل في طياته خفايا إستراتيجية تحكم القوى الدولية التي رسمت أهدافها قبل الربيع العربي.

ومن ناحية أخرى، شهدت المرحلة تصاعدا في نفوذ قوى إقليمية ، مثل إيران وتركيا، بدأت تؤثر في مجريات الأمور في العالم العربي، وبالنسبة لإيران، فقد تولت قيادة المعسكر المناوئ للسياسات الأمريكية في المنطقة، ، مثل نظام الأسد في سوريا ،وقد عزز هذا الصراع من نفوذ فاعلين غير رسميين على الساحة السورية، التي لقيت دعما منقطع النظير من الدول المجاورة مثل قطر وتركيا، سواء بالسلاح أو المال،وحتى دعم سياسي ذلك بالاعتراف بالمعارضة كممثل شرعي ووحيد للشعب السوري، كل هذه الأوضاع فاقمت من حدة الأزمة وأجلت عملية الانتقال السياسي.

تحت تأثير التحول الديمقراطي ومطالب الداخل و ضغوط الخارج اضطرت الدول العربية إلى الدخول في مسار التحول الديمقراطي ولكن بطريقة متعثرة تحت تأثير المعوقات ، وهذا يطرح تساؤلاً حول الشروط التي تجعل الديمقراطية ممكنة ، ورغم وجود تفسيرات عدة حول الشروط التي تجعل الديمقراطية ممكنة، مثل توفر ظروف اجتماعية واقتصادية ووجود معارضة فعلية، وقوة وفاعلية المجتمع المدني، وعدم ارتهانه للخارج، والالتزام بقيم وأحكام الديمقراطية، إلا أنه في الحالة العربية وجدنا أن العامل الخارجي كعامل محفز أو مثبط لعمليات التحول الديمقراطي يمثل الدور الأكبر،في نجاح أو فشل عملية التحول السياسي.

ثالثا : دور العولمة في مراحل التحول السياسي.

إن عملية التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث عموما والمنطقة العربية في غاية من التعقيد لجهة تأسيس نظم ديمقراطية حقيقية في هذه المنطقة من العالم بالنظر إلى عدد من المتغيرات لعل أهمها، أن المبادرة بتدشين تجربة التحول الديمقراطي قد جاءت بشكل فوقي ولعب فيها العامل الخارجي، دورا واضحا، وإن كان على هامش عمليات التحول ككل، وشكل سياقا حاكما لكثير من عمليات التحول الديمقراطي ،ومن بين أهم هذه العوامل الخارجية المؤسسات الدولية من قبيل

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ومنظمات دولية أهمها على الإطلاق الحلف الأطلسي[12].

شهد عقد التسعينيات الصعود المتزامن للمشروطية السياسية التي طبقتها المؤسسات المالية الدولية،في ظل الاتجاه إلى تبني التعددية السياسية والحزبية في العديد من الدول النامية شديدة الاعتماد على المعونة ،وتصاعد منحنى استخدام المشروطية السياسية من قبل المؤسسات المالية الدولية،حيث طبقت في هذه الأثناء أشكال متفاوتة من الضغوط على الدول متلقية للمعونة،من قبيل الشروط المرتبطة بالقروض، من ثم فقد كان الحصول على معونات تنموية في تلك الفترة مرهونا في العديد من الحالات بالالتزام بعدد من القواعد والسياسات ذات المضمون السياسي[13].

بدأت موجة التحولات السياسية في عدد من الدول العربية بعد الثورات، في ظل تراجع الدور الخارجي للتحول الديمقراطي بوجه عام، خاصة من قبل المانحين الرئيسيين والمؤسسات المالية الدولية، في ضوء الحسابات السياسية والاقتصادية، يضاف إلى ذلك الضعف النسبي لتأثير النظام الاقتصادي العالمي كسياق حاكم لعملية التحول الديمقراطي العربي، ومع ذلك، فلا يمكن استبعاد التأثير النسبي،خاصة في حالات حدوث تصاعد في حاجة دولة ما للمعونة[14].

ففي مصر ، حيث تقدم باقتراح حزمة قروض بقيمة حوالي 35 مليار دولار توجه لدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،أما في اليمن فقد قال مستشار الصندوق لشؤون الشرق الأوسط وآسيا الوسطى خالد صقر لوكالة الأبناء اليمنية سبأ في أكتوبر 2013 أن المجتمع الدولي يعطي الأولوية لليمن، ولن يتركوه لوحده في مواجهة مشاكله، وفي سورية أعلن الأردن، عن إبرامه اتفاقية قرض من البنك الدولي بقيمة 150 مليون دولار أميركي، تهدف إلى التخفيف من أثر الأعباء التي تتحملها الموازنة نتيجة إيواء اللاجئين السوريين، نتيجة الحالة التي آلت إليها الأوضاع في سوريا[15].

لم يقتصر دور المؤسسات والمنظمات الدولية على الجانب السياسي والاقتصادي فحسب بل تعداه إلى الجانب العسكري،متمثلا بالأساس في دور حلف شمال الأطلسي وفي ظل حالة الانقسام التي تسود الأمم المتحدة إزاء الأزمات التي تتطلب تدخلا علي نحو عاجل، حيث يرى أعضائه أنه يمثل البديل العملي لهذه المنظمة وهو يضم أكثر من ربع أعضاء الأمم المتحدة. يتيح ذلك للحلف التدخل عسكريا خارج نطاق الأمم المتحدة، كان آخر هذه التدخلات ما حدث في ليبيا وانطلاقا من إدراك أعضاء حلف الناتو لاستمرار التهديدات التي تواجه مصالح أعضائه خارج أراضيه، ولم يكن قرار حلف الناتو بالتدخل في الأزمة الليبية أمرا يسيرا بالنظر إلي خبرات الحلف السلبية السابقة، فضلا عن قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 2 مارس 2011 بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسئولياته إزاء الأزمة في

ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي[16].

حاولت المؤسسات والمنظمات الدولية لعب دور في التخفيف من عبء ونتائج الحراك والتحول السياسي على الوطن العربي، إلا أن ذلك سوف يتعداه إلى تبعية النظام السياسي اتجاه هذه المؤسسات، فالقروض ليست فقط مشروطة بشروط مالية بل أيضا تكون مرهونة بمواقف سياسية يجب على الدول التي ترغب بالحصول على المنح والقروض تبنيها من اجل حصولها على هذه الأموال، ويكمن ذلك في تبني وتأييد هذه الدول لسياسات مقرضيها وممولها.

هذا وقد برز للوجود وبشكل لافت ومهم ،دور الفضائيات وما يعرف بالاعلام الجديد، فقد استطاعت الفضائيات أن تنقل مظاهر الثورة وسلوكياتها ومفرداتها وأساليبها من بلد إلى آخر، إذ إنّ شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" بات شعاراً موحداً ،هذا التعميم السلوكي الثوري لا يحدث إلا بفعل الشحنات الإعلامية المتكررة التي ما زالت الفضائيات مؤثرة فيه لدرجة كبيرة ،إن أكبر أثر يمكن أن تحققه الفضائيات العربية على مدى متوسط وبعيد هو انتشار الديمقراطية في العالم العربي بمفهومها الواسع ، وهو الشرط الأول لانطلاق عملية الدمقرطة، لقد نجحت إلى الآن في إحداث قطيعة إبستيمولوجية بالمعنى المعرفي للكلمة مع الإعلام التقليدي.

كذلك سمحت تكنولوجيا الاتصال بالربط بين الحاكم والمحكوم وبتطوير العملية الديمقراطية، من خلال تمكن الأفراد من الاطلاع على وثائق حكومية أو زيارة المؤسسات السياسية والانتخابية، أو إجراء نقاشات جماعية عبر مختلف التطبيقات الإلكترونية أو التواصل مع صانعي القرار من السياسيين والإداريين، وهو ما يجعلها الوسيلة الإعلامية الوحيدة حتى الآن التي تجعل أفراد الجمهور يتخاطبون مع صناع القرار، ومع السياسيين بصورة مباشرة[17].

تناولت بعض الدراسات الغربية موضوع تعاطي الفضائيات مع أحداث الدول العربية الأخيرة، منها دراسة أجرتها مؤسسة "كومتراكس سوليوشنز" اللبنانية المتخصصة في الرصد الإعلامي، حول تعاطي الاعلام العربي مع الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، والتي سيطرت على النشرات الإخبارية لأغلب المحطات الفضائية، وقد حملت الدراسة عنوان "ساحات المعارك في الشرق الأوسط تنتقل للاعلام".

من جانبه عوض (فايسبوك) Facebook و(تويتر) Twitter ، إلى حد بعيد، الدور الذي كانت تلعبه الأحزاب والزعماء السياسيون في صياغة رؤى وأفكار نظرية من أجل التغيير وفي قيادته وتوجيهه، بل إن وسائط الاتصال الحديثة هذه غطت على الإفلاس المريع لهذه الأحزاب والشخصيات السياسية، فيمكن لأي كان أن يصير حزبَ نفسه وزعيمَ نفسه، دون

الحاجة إلى أوصياء أو آباء إيديولوجيين رمزيين أو إلى فعلة سياسيين بدا أن الكثيرين منهم بعيدون كل البعد عن الشارع العربي[18].

ولم تضع الأنظمة العربية في حساباتها أنّ الإنترنت وخدماته ستخلق جيلاً من النشطاء ينتقدونها ويقفون ضد الانتهاكات ويدفعون قدر استطاعتهم نحو التغيير وقد لعب المدونون فيه دوراً بارزاً وشاركوا بقوة في الدفع نحو التغيير وزيادة الوعي السياسي، وخاصة بين الشباب في دول مثل مصر وتونس وسوريا وما يميز المواطن المدون عدم خضوعه لسلطة الاعلام التي كانت تهيمن على الخبر، فهو طليق في التعبير بالصوت والصورة وبشكل مباشر وسريع، ما يجعل التحكم والسيطرة على الخبر من قبل السلطات أمراً صعباً[19].

فقد ازداد عدد مستخدمي الفايسبوك في العالم العربي قبل التحركات الشعبية وبعدها بكثرة، فقد كان عدد مستخدميه في 2010 حوالى 19 مليون مستخدم، لكن هذه الأعداد ما لبثت أن تزايدت لتصل خلال الأشهر التي تلت بداية التحركات الشعبية أي أفريل 2011، بحسب متابعتي لعدد مستخدمي الفايسبوك عبرالمواقع الإلكترونية إلى أكثر من 26 مليون مستخدم واستمرت في الازدياد حتى بلغت مطلع 2012 أكثر من 36 مليون مستخدم أي لغاية فيفري 2012هذا يعني أن مستخدمي الفايسبوك في العالم العربي كانوا يزدادون في الأشهر الأربعة التي أعقبت الثورة بأكثر من 58000 مستخدم في اليوم لتستمر هذه الزيادة حتى مطلع شباط 2012 بزيادة تفوق 37000 مستخدم في اليوم[20].

وواقع الحال أن جيل التحولات السياسية في البلدان العربية خرج من رحم تنشئة شبكية لم تدركها الأبنية السياسية السلطوية، سواء الأحزاب السياسية، أم مؤسسات التعليم أو غيرها، فاستخدام وسائل الاتصال الاجتماعي ليست مجرد أداة تواصل كما يراها البعض فحسب بل تحمل قيما تسللت بقوة لتلك الشريحة الجيلية، وهذا ما مكن من تأسيس أنماط مشاركة جديدة وتجاوز العديد من القيود التي فرضتها النظم العربية على حريات التعبير والتنظيم وكذلك تنظيم فعاليات احتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي عانت منه لعقود طويلة.

رابعا:مشروع الشرق الأوسط الكبير وعولمة الديمقراطية.

لعبت منطقة الشرق الأوسط دورا كبيرا في الاستراتيجيات الدولية ،وذلك بسبب موقع منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجي ،فهي حلقة الوصل بين القارات الثلاث (آسيا وأفريقيا وأوروبا) وتسيطر على الممرات المائية الهامة والبحيرات والبحار من هنا كان لهذه المنطقة أهمية كبرى زادت أهميتها مع شق قناة السويس، ضف إلى ذلك إشرافها على أهم المضايق في العالم منها مضيق جبل طارق، مضيق باب المندب،مضيق هرمز، فهي تشكل ممرات بحرية حيوية بالنسبة للقوات الغربية،

وتعتبر أيضا ممرا هاما لروسيا للتغلغل في المياه الدافئة[21].

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، سعت الولايات المتحدة إلى جرّ بعض بلدان المنطقة إلى ما سمي آنذاك (مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط) بقيادتها ، وتكشف الوثائق الرسمية الصادرة عن وكالة التنمية الدولية الأمريكية AIDعن إمكانية إقامة نظام يعبر عن مصالح العالم الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة من خلال ربط دول الشرق الأوسط إلى نظام إقليمي لمواجهة الخطر الشيوعي، الذي كان الغرب والولايات المتحدة بالذات، يعتبره العدو الأساسي، وتحركت الولايات المتحدة بشكل تدريجي نحو المنطقة عبر ممارسات عديدة ومتلاحقة من خلال رعاية عملية السلام بين العرب وإسرائيل، دعم إسرائيل،وصممت إدارة بوش الأب ،والابن فيما بعد على أن تقوم أمريكا بمهمة إعادة الهيكلة الشاملة للوطن العربي والعالم الإسلامي، وذكر أنه من الضروري هزيمة أعداء الولايات المتحدة الأمريكية[22].

وقد فرضت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 . وما تلاها من تداعيات . على الفكر الاستراتيجي الأمريكي إحداث تغييرات كبيرة وعميقة في السياسة الأمريكية عموما وعلى المنطقة بالخصوص،بهدف التصدي لتهديدات الأمن القومي الأمريكي الناتجة عن ظروف وبيئة عالم ما بعد الحرب الباردة، وذلك بعد ثبوت فشل العقيدة الأمنية التقليدية القائمة على الردع والاحتواء.

في خطاب بوش أمام الكونجرس، في 21جانفي 2004 أورد ما يلي: "طالما بقي الشرق الأوسط مكانا للاستبداد واليأس والغضب ،فإن المنطقة ستستمر في تفريخ الناقمين والحركات المهددة لأمن أمريكا، وأصدقاء أمريكا، ولهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية مصرة على المضي قدما في إستراتيجيتها لتحقيق أكبر قدر من الحرية في الشرق الأوسط،..."

هكذا يكون بوش قد هيأ الساحة الدولية والعربية لاستقبال المشروع المتجدد بشأن المنطقة، في إطار يمزج بين المصالح من جهة ،والقيم والمثاليات الغربية من جهة أخرى ويضيف(سنواصل مهمتنا لبناء الديمقراطية في كل من العراق وأفغانستان، بما يتسنى لهاتين الدولتين بان تضيئا الطريق وتساعدان في تغيير الأجزاء الأخرى من العالم).

ويطرح المشروع أن الإصلاح هو الطريق الوحيد لمعالجة المشاكل الاقتصادية والتربوية والسياسية، ويربط المشروع بين مبادرتي (الشراكة الأوروبية المتوسطية) و(مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط) من جهة، و ما يسميه بـ (جهود إعادة الإعمار المتعددة الأطراف في العراق وأفغانستان، ويقول أن ما يجري في العراق وأفغانستان يعد لمجموعة الثمانية فرصة تاريخية ينبغي أن تصوغ في قمتها شراكة بعيدة المدى مع قادة

الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، خاصة وأن هذا المشروع يحظى بدعم وتأييد نشطاء وأكاديميون ورجال أعمال وممثلي القطاع الخاص في أرجاء المنطقة.

وكوننا بصدد رصد قضية الديمقراطية في العالم العربي، ففي الشق المتعلق بتشجيع الديمقراطية، حيث يؤكد المشروع أن الديمقراطية والحرية مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط، ويشير إلى تقرير (freedom house 2003) الذي أورد أن إسرائيل هي البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي صنف بأنه يتمتع بالديمقراطية، وقد أكدت المبادرة على ضرورة وجود انتخابات حرة استعداد لتقديم مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات للدول التي تظهر استعدادا جديا لإجراء انتخابات حرة، والعمل على تطوير منظمات المجتمع المدني بالمنطقة، رعاية وإنشاء معاهد خاصة بالنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع الحكم[23].

هكذا انطلقت الرؤية الأمريكية للإصلاح في العالم العربي والشرق الأوسط كرد فعل فيما بعد أحداث سبتمبر في إطار الإستراتيجية الأمريكية الجديدة ، والتي تقوم على حقيقة أن الأوضاع المتدهورة التي يعيشها العالم العربي تعد بيئة مناسبة لتطور الإرهاب.

يرتبط بالنقطة السابقة أن الديمقراطية التي تسعى إليها الولايات المتحدة في العالم العربي مرتبطة فقط بتحقيق المصالح الأمريكية ، ولم تكن رغبة حقيقية لدمقرطة المنطقة، أضف إلى ذلك أن الحرب على الإرهاب لم يكن سوى غطاء للأهداف الأمريكية التي يفرضها تيار اليمين المتشدد، مستغلا أحداث الحادي عشر سبتمبر لتنفيذ تلك المخططات، وهنا مكمن الخطورة في المشاريع والمبادرات الغربية والأمريكية.

وقد شكلت فكرة الحرب على الإرهاب الركن الأهم في الإستراتيجية الأمريكية، لذلك واجهت وتواجه الولايات المتحدة في طرحها للديمقراطية أزمة المصداقية، واتخذت النظم الحاكمة في عديد من الدول العربية والآسيوية شعار الحرب ضد الإرهاب ذريعة لتشديد قبضتها على الحياة السياسية[24].

خامسا:المشروع في ظل ثورات الربيع العربي.

اكتشفت الولايات المتحدة حقيقة، بأنه لا يمكن تغيير الشرق الأوسط عن طريق فرض الأمر الواقع بالقوة ظهر ذلك بداية من العراق، مع جدولة انسحابها 2011، وعندما فهمت إدارة أوباما . وإن متأخرة . خطورة التغيير الذي يجتاح المنطقة أدركت نطاقه، بدءا بتونس وصولا إلى اليمن، مرورا بمصر والبحرين وليبيا وسوريا، بدأت تؤكد خطاب التغيير الديمقراطي استجابة لما بات يعرف بـ "الربيع العربي" وتحدثت بحماسة وإيجابية عن دعم الديمقراطية، متخلية عن براغماتيتها وتواطئها الأولي[25].

وفي ظل التغيرات المتلاحقة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط في أعقاب ثورات الربيع العربي تجددت الدعوات بإعادة تقييم للاتجاهات والمصالح الأمريكية في المنطقة والخيارات المناسبة لتحقيقها، وأكد تقرير لـ"مركز الأمن الأمريكي الجديد"، ضرورة إعادة النظر في سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وتبنى ما وصفه التقرير بمنهج «التكيف الاستراتيجي»، أي يجب التأكيد على ضرورة التكيف مع بيئة إستراتيجية تغيرت بشكل درامي، وفى الغالب ستظل تتغير.

من ناحية أخرى،أثبت الغزو الأمريكي للعراق وأفغانستان،أن اللجوء إلى "القوة الصلبة" من خلال شن الحروب لتعميم الديمقراطية الأمريكية لم يكن سوى مهزلة، كل ذلك حال دون أن يثق العرب بالخطاب الأمريكي بشأن الديمقراطية، ففي استطلاع للرأي قامت به جامعة ميريلاند (الرأي العام العالمي) في سبتمبر 2009 إذ رأى 80% ممن شملهم الاستطلاع، أن تدخل الولايات المتحدة العسكري عزز الإرهاب وقلص فرص السلام، بينما شكك 70% منهم في صدق نيتها في تعميم الديمقراطية.

ولا يبدو أن الولايات المتحدة قد تخلت عن مشروع الشرق الأوسط الكبير ومبدأ الفوضى الخلاقة الذي ابتدعته إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، وثمة من يرى أن ما تعرضت له المنطقة العربية من ثورات وصفت بثورات (الربيع العربي) هي نتيجة سواء بشكل مباشر أم غير مباشر لهذا المشروع[26].

وإن كانت هذه الرؤية لا تنسجم مع حقائق الأمور التي ترتكز على أن شعوب المنطقة فاض بها الكيل من استمرار النظم المستبدة فثارت مندفعة مطالبة بحقوقها في الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية وبالتأكيد فإن الغرب- وتحديدا واشنطن- سارعت إلى محاولة احتواء هذه الثورات من منطلق المحافظة على مصالحها في المنطقة وهو أمر لا يؤثر سلبا على مسار هذه الثورات والتي ترى أنه من مصلحتها ألا تعادي طرفا خارجيا إلا من يحاول انتهاك حقوق شعوبها وهو ما يلمسه المرء في أغلب ثورات الربيع العربي فهي لم تعلن معاداتها للغرب والقوى الكبرى ولكنها تؤكد على استقلالية قرارها الوطني وحماية أمنها القومي.

يخطئ من يعتقد أن مشروع الشرق الأوسط الكبير قد توقف، أو أنه قد فشل عند حدود العراق، فقد كان العراق البوابة الرئيسية للمشروع، فلا يبدو أن الولايات المتحدة قد تخلت عن مشروع الشرق الأوسط الكبير ومبدأ الفوضى الخلاقة الذي أبتدعته إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، وثمة من يرى أن ما تعرضت له المنطقة العربية من ثورات وصفت بثورات (الربيع العربي) هى نتيجة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لهذا المشروع.

حاول المنظرون الأمريكيون التأسيس للمشروع عبر تقديم العراق المحتل نموذجاً للديمقراطية الأميركية، لكن اندلاع المقاومة العراقية واستمراريتها قلبت النموذج إلى عكسه لتنتقل محاولة بناء النموذج الأميركي إلى لبنان ولتنشط عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، لكن التعددية اللبنانية التقليدية حالت دون نجاح النموذج اللبناني أيضا.

فقد تحدثت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس عام 2006 عندما قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف لبنان، عن رسم الحدود الجديدة للشرق الأوسط الكبير حيث قالت بهذا الصدد : "إن ما نشهده اليوم في لبنان هو بداية ولادة الشرق الأوسط الجديد " وهذا يعني بأن الخطط الأمريكية تشير إلى التدخل العسكري وإعادة تشكيل المؤسسات السياسية في المنطقة وهذا ما نراه في حالة تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية.

من هنا يطرح محللون إستراتيجيون الثورات العربية كبدائل لنماذج الديمقراطية الأميركية في المنطقة، ، وعلى سبيل المثال أظهرت برقيات حصل عليها موقع "ويكيليكس" ونشرتها صحيفة "افتنبوستن" النرويجية، أن واشنطن دفعت ملايين الدولارات لمنظمات مصرية، فلا أحد يقدم خدمات مجانية، فآخر اهتمامات مثلا منظومة هنري ليفي[27] معرفة ودعم الديمقراطية،وهو الذي وضع الإعلام الفرنسي المرئي والمسموع والمكتوب في تصرف المعارضات السورية[28].

وجاء في إحدى برقيات ويكيليكس أن السفارة الأميركية في القاهرة خصصت مبلغ 150 مليون دولاراً لنشر الديمقراطية، وفي برقيات ديبلوماسية أخرى جاء ما يثبت أن الولايات المتحدة ساهمت في شكل مباشر في تشجيع القوى المحلية المعارضة للرئيس مبارك، والمستغرب حقاً، إن إدارة أوباما لا تنفي هذا الاتهام ولكنها تبرره من موقع الدفاع عن مصر لا عن مبارك.

والحديث عن تخلي واشنطن عن حليف بحجم الرئيس مبارك وبمدة خدمته لا يعني ،كما قلنا أعلاه، التشكيك بتورط أو تبعية شباب الثورات العربية، إذ أن السوابق الأميركية تشير إلى تسهيل أميركا السبل للتخلص من أصدقائها بعد فقدانهم الصلاحية، ومن هذه السوابق الملك فاروق وشاه إيران وقائمة من الأصدقاء الأقل شأناً لواشنطن.

وعندما يصرح سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسية معلقاً على الوضع في الشرق الأوسط في مقابلة أجراها مع صحيفة راسيسكايا غازيتا أن الربيع العربي هو عبارة عن بزوغ البذور التي زرعها جورج بوش الابن من خلال طرحه نظرية الشرق الأوسط الكبير ودمقرطة الفضاء الشرق الأوسطي، فإن هذا يعني أن ما يجري من تغيير في القيادة

السياسية للكثير من الدول العربية يتم عبر برنامج مدروس من قبل قوى خارجية[29].

فالإدارة الأميركية تدرك أن الثورات الديمقراطية العربية لا يمكنها أن تكون مؤيدة للسياسة الأميركية، حيث تدرك هذه الإدارة ميول الشارع العربي السلبية تجاه سياساتها مضافاً إليها تراجع الرئيس أوباما عن وعوده للعرب والمسلمين وتعهده بتطبيق حل الدولتين ومعالجة الاستيطان الإسرائيلي، وهذه التراجعات أضعفت أصدقاء واشنطن من الحكام العرب ما جعلهم طليعة أهداف الثورات الديمقراطية العربية.

إن مشروع إعادة تشكيل الشرق الأوسط الكبير يمكن أن تكون فكرة غربية ولكن الحقيقة تكمن في أن هذه الفكرة أصبحت تجد تنفيذاً عملياً على الأرض، وهذا ما سنراه على المدى المنظور في دول (الربيع العربي)، وبأيد عربية[30].

خاتمة:

بشكل عام فقد أثبتت تجارب السنوات الماضية، بأن أي محاولة لكسر مسار استقرار الدولة، بشكل قسري ومن الخارج، وبغض النظر عن وجاهة الطرح والادعاءات بنقل الديمقراطية وفرض التحول السياسي بالقوة، فإنه يفتح الباب للفوضى والتفكك والحروب الأهلية، على قاعدة الانقسامات الطائفية والإثنية والسياسية، حيث خلفت (الثورة الديمقراطية) سابقا في العراق وأفغانستان . كنماذج للتحول السياسي . تفكيك الوحدة الوطنية، وتحلل الدولة الوطنية.

ولا يقصد من ذلك، الإيحاء بأن عملية تغيير الأنظمة العربية، وتحويلها نحو نظم ديمقراطية، أمر صعب المنال، ولكن المقصود وضع هذه العملية، منذ بدايتها في سكتها الصحيحة، ولكن الخوف كل الخوف، أن يكون الوطن العربي، بصدد دفع ثمن التردد والحيرة، في مباشرة إصلاحات حقيقية بعيدة عن ضغوطات وإملاءات الخارج، والخضوع لحقبة جديدة من الوصاية الدولية.

أخيرا يجب التوضيح، أن الديمقراطية لا يمكن استيرادها من الخارج، وفق صيغ معلبة مسبقا، فالديمقراطية تتولد داخليا، وهي نظام يتم صنعه في الداخل العربي، وعبر آليات ذاتية حيث يحتاج فيه لفترة طويلة ، يتم خلالها صهر عوامل عديدة لخلق نمط خاص ومتفرد من الديمقراطية ، يؤدي إلى تحقيق نسخة ديمقراطية عربية مميزة،آخذة في الاعتبار خصائص المجتمعات المحلية ومستوى تطورها السياسي والثقافي والاقتصادي.

والأهم من كل ذلك أن التغييرات الحقيقية لا تحدث بطريقة فجائية أو انقلابية، وإنما تشق طريقها بطريقة تراكمية تدرجية، تتيح لها التعمق والاستمرارية، ولعل ما أتت به العولمة في شقها الموضوعي والإيجابي، من ثورة تقنية ومعرفية ، جعلت عملية الدمقرطة

والتحول السياسي أكثر تسارعا في الأقطار العربية.

الهوامش:

1 - زبيري رمضان ،العولمة والبنى الوظائفية الجديدة ، مركز الكتاب الأكاديمي ،عمان ، 2012، ص18.

2 - نفس المرجع السابق ، ص19.

3 - عبد الخالق عبد الله ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 228 ، 1998، ص 52..

4 - عزت السيد أحمد ،انهيار مزاعم العولمة؛ قراءة في تواصل الحضارات وصراعها . اتحاد الكتاب العرب . دمشق . 2000، ص15.

5 - لقد باتت مسألة تأخُّر وصول الاصطلاحات الجديدة إلى ميادينا الفكريَّة والعمليَّة سمَّة مميّزة لنا دون كثيرٍ من الأُمم، فلا نسمع بالاصطلاح الجديد أو التَّيَّار المحدث ... إلاَّ بعد فوات الأَوان ونفاد الفرص، والأَمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى .

6 - محمد عابد الجابري ،عشر أطروحات حول العولمة والهويَّة الثقافيَّة ، صحيفة: السَّفير ، بيروت . عدد 24 / 12 / 1998.

7 - نايف علي عبيد، العولمة ... والعرب ، مجلَّة: المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربيَّة ، بيروت ، ص 28.

8 - Carol Kennedy, Managing with the Gurus, Century Business Books, London. 1994. P. 250.

9 - عزت السيد أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص16.

10 - سمير أمين ،تحديات العولمة ،مجلة شؤون الشرق الأوسط ،مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ،بيروت ،العدد 71 ،1998،ص33

11 - نفس المرجع السابق،ص34

12 - نيفين مسعدو أحمد يوسف أحمد،وآخرون ،حال الأمة العربية2011 2012 معضلات التغيير وآفاقه،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،ص269.

13 - نفس المرجع السابق، ص271.

14 - Alastair Fraser and Lindsay Whitefield, The Politics of Aid: African Strategies for Negotiating with Donors, GEG Working Paper no. 42, (July 2008), pp.

15 - هناء عبيد،تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي، مجلة السياسة الدولية،عدد202، مارس 2013 .

16 - أشرف محمد كشك،حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلي التدخل في الأزمات العربية،مجلة السياسة الدولية، فبراير 2013

17 - حسام الدين محمد ،محنة الأعلام السوري في مطابخ الفضائيات العربية، الشبكة العربية العالمية، 19 ماي2011

18 - نديم منصور،دور الاعلام التواصلي الجديد في تحريك الثورات،مجلة رأي،العدد1670، مارس2012

19 - محمد المنصور، **تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين:دراسة مقارنة للمواقع الاجتماعية والمواقع الإلكترونية**، رسالة ماجستير في الإعلام والاتصال، الأكاديمية العربية في الدانمارك،2012.

20 - دينا شحاتة ومريم وحيد، تصاعد الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية، السياسة الدولية،عدد: 186،أكتوبر2011، ص81.

21 - جمال مصطفى عبدالله السلطان،الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط(1979 .2000)،ط1،دار وائل للنشر،الأردن،ص32

22 - Madeleine Aulbright,Bridges,Bombs,or Bloster,ForeignAffairs,Vol82,N5,sep/oct2003

23 - منير الحمش،المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير،ورقة مقدمة لأعمال الندوة الحوارية حول مشروع الشرق الأوسط الكبير،2004/04/12، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية،العدد33،ماي2004،ص30.

24 - محمد علي حوات،العرب وأمريكا:من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير،مكتبة مدبولي،القاهرة، 2006 ،ص132.

25 - دينا عمارة وآخرون،بعد الربيع العربي:أمريكا وإستراتيجية جديدة في الشرق الأوسط، الأهرام،عدد19،مارس 2013.

26 - جوين دايار، ترجمة بسام شيحا،الفوضى التي نظموها:الشرق الأوسط بعد العراق،الدار العربية للعلوم، بيروت،ص113.

27 - برنار هنري ليفي:فيلسوف يهودي هو الأكثر نفوذا في الإعلام الفرنسي،مهمته تأمين الدعاية الإعلامية

لإسرائيل،وهو في نظر الباحثين يحتل الصدارة في ميدان التزوير الإعلامي.

28 - حسن حمادة،سورية...إلى أين،في عبد الإله بلقزيز ،رياح التغيير في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2011،ص211.

29 - إذاعة صوت روسيا، الربيع العربي: ثورات ديمقراطية أم انقلابات، على الموقع:

تاريخ

الاطلاع:2017/03/24

http://arabic.ruvr.ru/2013_04_07/110121478

30 - نديم منصوري، مناقشات،في عبد الإله بلقزيز وآخرون،رياح التغيير في الوطن العربي،مرجع سبق ذكره،ص244.